

تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقرير المالي ١٦
"التحولات لصافي استثمار في عملية أجنبية"

اعتمدت الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقرير المالي ١٦
"التحولات لصافي استثمار في عملية أجنبية"، الصادر عن مجلس المعايير الدولية للمحاسبة، كما صدر من غير أي
تعديل.

تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقرير المالي ١٦

التحولات لصافي استثمار في عملية أجنبية

المراجع

- المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ "الأدوات المالية"
- المعيار الدولي للمحاسبة ٨ "أساس إعداد القوائم المالية"
- المعيار الدولي للمحاسبة ٢١ "آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية"

الخلفية

- ١ لدى العديد من المنشآت المعدة للتقرير استثمارات في عمليات أجنبية (حسب التعريف الوارد في المعيار الدولي للمحاسبة ٢١ الفقرة ٨). وقد تكون مثل هذه العمليات الأجنبية منشآت تابعة أو منشآت زميلة أو مشروعات مشتركة أو فروعاً. ويتطلب المعيار الدولي للمحاسبة ٢١ المنشأة أن تحدد العملة الوظيفية لكل واحدة من عملياتها الأجنبية على أنها عملة البيئة الاقتصادية الرئيسية لتلك العملية. وعند ترجمة النتائج والمركز المالي لعملية أجنبية إلى عملة العرض، فإن المنشأة مطالبة بأن تثبت فروقات صرف العملات الأجنبية ضمن الدخل الشامل الآخر إلى حين استبعاد العملية الأجنبية.
- ٢ لن يتم تطبيق المحاسبة عن التحولات من مخاطر العملة الأجنبية التي تنشأ عن صافي استثمار في عملية أجنبية إلا عندما يتم إدراج صافي أصول تلك العملية الأجنبية في القوائم المالية^١ وقد يكون البند الذي يتم التحولات له من مخاطر العملة الأجنبية التي تنشأ عن صافي الاستثمار في عملية أجنبية عبارة عن صافي أصول بمبلغ يساوي، أو يقل عن، المبلغ الدفترى لصافي أصول العملية الأجنبية.
- ٣ يتطلب المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ تعيين بند مُحَوَّل له مؤهل وأدوات تحوط مؤهلة في علاقة المحاسبة عن التحولات. وإذا كانت هناك علاقة تحوط تم تعيينها، في حالة تحوط لصافي استثمار، فإن مبلغ المكسب أو الخسارة من أداة التحوط، التي يتم تحديدها على أنها تحوط فاعل لصافي الاستثمار، يتم إثباته ضمن الدخل الشامل الآخر ويتم تضمينه مع فروقات صرف العملات الأجنبية الناشئة عن ترجمة نتائج العملية الأجنبية ومركزها المالي.
- ٤ قد تتعرض منشأة لديها العديد من العمليات الأجنبية لعدد من مخاطر العملة الأجنبية. ويقدم هذا التفسير إرشادات بشأن تحديد مخاطر العملة الأجنبية التي تتأهل على أنها مخاطر مُحَوَّل منها في التحولات لصافي استثمار في عملية أجنبية.
- ٥ يسمح المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ للمنشأة بأن تعين أداة مالية سواء كانت مشتقة أو غير مشتقة (أو مزيجاً من الأدوات المالية المشتقة وغير المشتقة) على أنها أدوات التحولات من مخاطر العملة الأجنبية. ويقدم هذا التفسير إرشادات بشأن المكان، ضمن المجموعة، الذي يمكن الاحتفاظ فيه بأدوات التحولات التي تُعد تحولات لصافي استثمار في عملية أجنبية حتى تتأهل للمحاسبة عن التحولات.
- ٦ يتطلب المعيار الدولي للمحاسبة ٢١ والمعيار الدولي للتقرير المالي ٩ إعادة تصنيف المبالغ التراكمية المثبتة ضمن الدخل الشامل الآخر، والمتعلقة بكل من فروقات صرف العملات الأجنبية الناشئة عن ترجمة النتائج والمركز المالي للعملية الأجنبية والمكسب أو الخسارة من أداة التحولات التي يتم تحديد أنها تحوط فاعل لصافي الاستثمار، من حقوق الملكية إلى الربح أو الخسارة على أنها تعديل إعادة تصنيف عندما تستبعد المنشأة الأم العملية الأجنبية. ويقدم هذا التفسير إرشادات بشأن الكيفية التي ينبغي على المنشأة أن تحدد بها المبالغ التي سيتم إعادة تصنيفها من حقوق الملكية إلى الربح أو الخسارة فيما يخص كل من أداة التحولات والبند المُحَوَّل له.

^١ سيكون هذا هو الحال فيما يخص القوائم المالية الموحدة والقوائم المالية التي تتم المحاسبة فيها عن استثمارات مثل منشآت زميلة أو مشروعات مشتركة باستخدام طريقة حقوق الملكية والقوائم المالية التي تتضمن فرعاً أو عملية مشتركة حسب التعريف الوارد في المعيار الدولي للتقرير المالي ١١ "الترتيبات المشتركة".

النطاق

- ٧ ينطبق هذا التفسير على المنشأة التي تتحوط من مخاطر العملة الأجنبية الناشئة عن صافي استثماراتها في عمليات أجنبية وترغب في تأهيلها للمحاسبة عن التحوط وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي ٩. ولغرض التسهيل، يشير هذا التفسير لمثل تلك المنشأة على أنها المنشأة الأم وللقوائم المالية التي يتم فيها إدراج صافي أصول العمليات الأجنبية على أنها القوائم المالية الموحدة. وجميع الإشارات إلى المنشأة الأم تنطبق -على حد سواء- على المنشأة التي لديها صافي استثمار في عملية أجنبية تُعد مشروعاً مشتركاً أو منشأة زميلة أو فرعاً.
- ٨ ينطبق هذا التفسير فقط على التحوطات لصافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية؛ ولا يجوز تطبيقه بالقياس المنطقي على الأنواع الأخرى من المحاسبة عن التحوط.

الإشكالات

- ٩ قد يتم الاحتفاظ بالاستثمارات في العمليات الأجنبية بشكل مباشر من قبل المنشأة الأم أو بشكل غير مباشر من قبل المنشأة أو المنشآت التابعة لها. والإشكالات التي يتناولها هذا التفسير هي:

(أ) طبيعة المخاطر المتحوط منها ومبلغ البند المتحوط له اللذين يمكن تعيين علاقة تحوط لهما:

- (١) ما إذا كان يمكن للمنشأة الأم أن تعين فقط فروقات صرف العملات الأجنبية الناشئة عن وجود فرق بين العملتين الوظيفيتين للمنشأة الأم وعملياتها الأجنبية على أنها المخاطر المتحوط منها، أو ما إذا كان يمكن لها أيضاً أن تعين فروقات صرف العملات الأجنبية الناشئة عن الفرق بين عملة عرض القوائم المالية الموحدة للمنشأة الأم والعملة الوظيفية للعملية الأجنبية على أنها المخاطر المتحوط منها؛
- (٢) إذا كانت المنشأة الأم تحتفظ بالعملية الأجنبية بشكل غير مباشر: ما إذا كانت المخاطر المتحوط منها يمكن أن تتضمن فقط فروقات صرف العملات الأجنبية الناشئة عن الفروقات في العملتين الوظيفيتين بين العملية الأجنبية ومنشأتها الأم المباشرة، أو ما إذا كانت المخاطر المتحوط منها يمكن أن تتضمن أيضاً أي فروقات في صرف العملات الأجنبية بين العملة الوظيفية للعملية الأجنبية وأية منشأة أم وسيطة أو نهائية (أي ما إذا كانت المخاطر الاقتصادية للمنشأة الأم النهائية تتأثر بحقيقة أن صافي الاستثمار في العملية الأجنبية يُحتفظ به من خلال منشأة أم وسيطة).

(ب) المكان ضمن المجموعة الذي يمكن الاحتفاظ فيه بأداة التحوط:

- (١) ما إذا كان من الممكن تأسيس علاقة مؤهلة للمحاسبة عن التحوط فقط إذا كانت المنشأة التي تتحوط لصافي استثمارها طرفاً في أداة التحوط أو ما إذا كان يمكن لأية منشأة ضمن المجموعة، بغض النظر عن عملتها الوظيفية، أن تحتفظ بأداة التحوط؛

- (٢) ما إذا كانت طبيعة أداة التحوط (مشتقة أو غير مشتقة) أو طريقة التوحيد تؤثر في تقييم فاعلية التحوط.

(ج) المبالغ التي ينبغي إعادة تصنيفها من حقوق الملكية إلى الربح أو الخسارة على أنها تعديلات إعادة تصنيف عند استبعاد العملية الأجنبية:

- (١) عندما يتم استبعاد عملية أجنبية كانت مُتحوطاً لها؛ فما هي المبالغ من احتياطي ترجمة العملات الأجنبية للمنشأة الأم فيما يتعلق بأداة التحوط وفيما يتعلق بتلك العملية الأجنبية، التي ينبغي أن يتم إعادة تصنيفها من حقوق الملكية إلى الربح أو الخسارة في القوائم المالية الموحدة للمنشأة الأم؛
- (٢) ما إذا كانت طريقة التوحيد تؤثر في تحديد المبالغ التي سيتم إعادة تصنيفها من حقوق الملكية إلى الربح أو الخسارة.

طبيعة المخاطر المتحوط منها ومبلغ البند المتحوط له اللذين يمكن تعيين علاقة تحوط لهما

- ١٠ يجوز تطبيق المحاسبة عن التحوط فقط على فروقات صرف العملات الأجنبية الناشئة بين العملة الوظيفية للعملية الأجنبية والعملية الوظيفية للمنشأة الأم.
- ١١ في التحوط من مخاطر العملة الأجنبية الناشئة عن صافي استثمار في عملية أجنبية، يمكن أن يكون البند المتحوط له صافي أصول بمبلغ يساوي، أو يقل عن، المبلغ الدفترى لصافي أصول العملية الأجنبية في القوائم المالية الموحدة للمنشأة الأم. ويعتمد المبلغ الدفترى لصافي أصول العملية الأجنبية الذي يمكن تعيينه على أنه البند المتحوط له في القوائم المالية الموحدة للمنشأة الأم على ما إذا كانت أية منشأة أم، من مستوى أدنى، للعملية الأجنبية قد طبقت المحاسبة عن التحوط على صافي أصول تلك العملية الأجنبية بكاملها، أو على جزء منها، وتلك المحاسبة قد تم الإبقاء عليها في القوائم المالية الموحدة للمنشأة الأم.
- ١٢ يجوز أن تكون المخاطر المتحوط منها هي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية الناشئة بين العملة الوظيفية للعملية الأجنبية والعملية الوظيفية لأية منشأة أم (سواء كانت المنشأة الأم المباشرة أو الوسيطة أو النهائية) لتلك العملية الأجنبية. ولا تؤثر حقيقة أن صافي الاستثمار يتم الاحتفاظ به من خلال منشأة أم وسيطة على طبيعة المخاطر الاقتصادية الناشئة عن تعرض المنشأة الأم النهائية لمخاطر العملة الأجنبية.
- ١٣ يمكن أن يتأهل التعرض لمخاطر العملة الأجنبية الناشئة عن صافي استثمار في عملية أجنبية للمحاسبة عن التحوط مرة واحدة فقط في القوائم المالية الموحدة. ولذلك، فإذا تم التحوط لنفس صافي أصول العملية الأجنبية من قبل أكثر من منشأة أم ضمن المجموعة (على سبيل المثال، كل من المنشأة الأم المباشرة ومنشأة أم غير مباشرة) للتحوط من نفس المخاطر، فإن علاقة تحوط واحدة فقط هي التي ستأهل للمحاسبة عن التحوط في القوائم المالية الموحدة للمنشأة الأم النهائية. ولا يلزم أن تحافظ منشأة أم من مستوى أعلى على علاقة التحوط التي تعينها واحدة من المنشآت الأم الأخرى في قوائمها المالية الموحدة. ولكن إذا لم تحافظ المنشأة الأم التي من مستوى أعلى على علاقة التحوط، فإن المحاسبة عن التحوط التي تطبقها المنشأة الأم التي من مستوى أدنى يجب عكسها قبل أن يتم إثبات المحاسبة عن التحوط من قبل المنشأة الأم التي من مستوى أعلى.

المكان الذي يمكن الاحتفاظ فيه بأداة التحوط

- ١٤ يمكن تعيين أداة مشتقة أو غير مشتقة (أو مزيج من الأدوات المشتقة وغير المشتقة) على أنها أداة تحوط في تحوط لصافي استثمار في عملية أجنبية. ويمكن أن تحتفظ بأداة (أدوات) التحوط أية منشأة أو منشآت ضمن المجموعة، طالما أنه قد تم استيفاء متطلبات التعيين والتوثيق والفاعلية الواردة في الفقرة ١/٤/٦ من المعيار الدولي للتقرير المالي ٩، والمتعلقة بالتحوط لصافي استثمار. وعلى وجه التحديد، ينبغي توثيق استراتيجية التحوط في المجموعة بشكل واضح بسبب احتمال وجود تعيينات مختلفة على مستويات مختلفة داخل المجموعة.
- ١٥ لغرض تقييم الفاعلية، فإن التغير في قيمة أداة التحوط فيما يتعلق بمخاطر صرف العملات الأجنبية يتم حسابه بالرجوع إلى العملة الوظيفية للمنشأة الأم التي يتم قياس المخاطر المتحوط منها مقابل عملتها الوظيفية، وفقاً لوثائق المحاسبة عن التحوط. وتبعاً لمكان الاحتفاظ بأداة التحوط، ففي حال غياب المحاسبة عن التحوط يمكن إثبات إجمالي التغير في القيمة ضمن الربح أو الخسارة، أو ضمن الدخل الشامل الآخر، أو في كليهما. ولكن تقييم الفاعلية لا يتأثر بما إذا كان التغير في قيمة أداة التحوط قد تم إثباته ضمن الربح أو الخسارة أو ضمن الدخل الشامل الآخر. وكجزء من تطبيق المحاسبة عن التحوط، فإن إجمالي الجزء الفاعل من التغير يتم إدراجه ضمن الدخل الشامل الآخر. ولا يتأثر تقييم الفاعلية بما إذا كانت أداة التحوط أداة مشتقة أو غير مشتقة ولا بطريقة التوحيد.

استبعاد عملية أجنبية متحوط لها

- ١٦ عندما يتم استبعاد عملية أجنبية كان قد تم التحوط لها، فإن المبلغ المعاد تصنيفه من احتياطي ترجمة العملات الأجنبية إلى الربح أو الخسارة على أنه تعديل إعادة تصنيف في القوائم المالية الموحدة للمنشأة الأم فيما يتعلق بأداة التحوط يكون هو المبلغ المطلوب تحديده

وفقاً للفقرة ١٤/٥/٦ من المعيار الدولي للتقرير المالي ٩. وذلك المبلغ هو المكسب أو الخسارة التراكمية من أداة التحوط التي تم تحديد أنها تحوط فاعل.

١٧ المبلغ المعدل تصنيفه من احتياطي ترجمة العملات الأجنبية إلى الربح أو الخسارة في القوائم المالية الموحدة للمنشأة الأم فيما يتعلق بصافي الاستثمار في تلك العملية الأجنبية وفقاً للفقرة ٤٨ من المعيار الدولي للمحاسبة ٢١ هو المبلغ الذي يتم تضمينه في احتياطي ترجمة العملات الأجنبية لتلك المنشأة الأم فيما يتعلق بتلك العملية الأجنبية. وفي القوائم المالية الموحدة للمنشأة الأم النهائية، لا يتأثر بطريقة التوحيد مجموع صافي المبلغ المثبت في احتياطي ترجمة العملات الأجنبية فيما يتعلق بجميع العمليات الأجنبية. ومع ذلك، فإن المبلغ الذي يتم تضمينه في احتياطي ترجمة العملات الأجنبية المتعلق بعملية أجنبية بعينها قد يتأثر بما إذا كانت المنشأة الأم النهائية تستخدم طريقة التوحيد المباشرة أو طريقة التوحيد خطوة بخطوة. ٢. وقد ينتج عن استخدام طريقة التوحيد خطوة بخطوة إعادة تصنيف مبلغ إلى الربح أو الخسارة مختلف عن ذلك المستخدم لتحديد فاعلية التحوط. ويمكن إزالة هذا الفرق بتحديد المبلغ المتعلق بتلك العملية الأجنبية الذي كان من الممكن أن ينشأ فيما لو كان قد تم استخدام طريقة التوحيد المباشرة. ولا يتطلب المعيار الدولي للمحاسبة ٢١ إجراء مثل هذا التعديل. ولكنه أحد خيارات السياسة المحاسبية الذي ينبغي اتباعه بشكل ثابت لصافي الاستثمارات جميعها.

تاريخ السريان

١٨ يجب على المنشأة تطبيق هذا التفسير للفترة السنوية التي تبدأ في ١ أكتوبر ٢٠٠٨ أو بعد ذلك التاريخ. ويجب على المنشأة تطبيق التعديل على الفقرة ١٤ الذي تم بموجب "التحسينات على المعايير الدولية للتقرير المالي"، الصادرة في أبريل ٢٠٠٩، للفترة السنوية التي تبدأ في ١ يوليو ٢٠٠٩ أو بعد ذلك التاريخ. ويُسمح بالتطبيق الأسبق لكل منهما. وإذا قامت المنشأة بتطبيق هذا التفسير لفترة تبدأ قبل ١ أكتوبر ٢٠٠٨، أو قامت بتطبيق التعديل على الفقرة ١٤ قبل ١ يوليو ٢٠٠٩، فيجب عليها الإفصاح عن تلك الحقيقة.

١٨ أ [حُذفت]

١٨ ب عدل المعيار الدولي للتقرير المالي ٩، الصادر في يوليو ٢٠١٤، الفقرات ٣، ٥-٧، ١٤، و١٦، وفقرة إرشادات التطبيق ١ وإرشادات التطبيق ٨ وحذف الفقرة ١٨ أ. ويجب على المنشأة تطبيق تلك التعديلات عندما تطبق المعيار الدولي للتقرير المالي ٩.

التحول

١٩ يحدد المعيار الدولي للمحاسبة ٨ كيفية تطبيق المنشأة لتغيير في السياسة المحاسبية ناتج عن التطبيق الأولي لأحد التفسيرات. وليس مطلوباً من المنشأة الالتزام بتلك المتطلبات عندما تطبق هذا التفسير لأول مرة. وإذا كانت المنشأة قد عيّنت أداة تحوط على أنها تحوط لصافي استثمار ولكن التحوط لا يستوفي شروط المحاسبة عن التحوط الواردة في هذا التفسير، فيجب على المنشأة تطبيق المعيار الدولي للمحاسبة ٣٩ لإيقاف المحاسبة عن ذلك التحوط بأثر مستقبلي.

٢ الطريقة المباشرة هي طريقة التوحيد التي تتم فيها ترجمة القوائم المالية للعملية الأجنبية مباشرة إلى العملة الوظيفية للمنشأة الأم النهائية. أما طريقة خطوة بخطوة فهي طريقة التوحيد التي تتم فيها أولاً ترجمة القوائم المالية للعملية الأجنبية إلى العملة الوظيفية لأية منشأة (منشآت) أم وسيطة ومن ثم تتم ترجمتها إلى العملة الوظيفية للمنشأة الأم النهائية (أو عملة العرض إذا كانت مختلفة).

الملحق

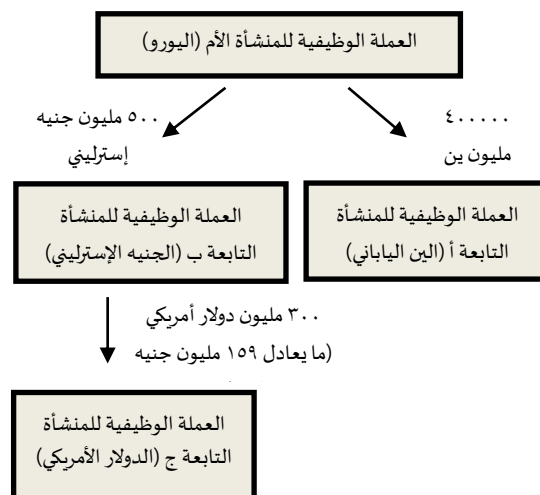
إرشادات التطبيق

يُعد هذا الملحق جزءاً لا يتجزأ من هذا التفسير.

١/ت/ يوضح هذا الملحق تطبيق التفسير باستخدام الهيكل المؤسسي الموضح أدناه. وفي جميع الحالات، يتم اختبار فاعلية علاقات التحوط الموضحة وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي ٩، بالرغم من أن هذا الاختبار لم تتم مناقشته في هذا الملحق. تقوم المنشأة الأم، التي هي المنشأة الأم النهائية، بعرض قوائمها المالية الموحدة بعملتها الوظيفية وهي اليورو. وكل منشأة من المنشآت التابعة مملوكة لها بالكامل. ويشمل صافي استثمار المنشأة الأم في المنشأة التابعة "ب" البالغ ٥٠٠ مليون جنيه إسترليني (العملة الوظيفية هي الجنيه الإسترليني) صافي استثمار المنشأة التابعة "ب" البالغ ٣٠٠ مليون دولار، الذي يعادل ١٥٩ مليون جنيه إسترليني، في المنشأة التابعة "ج" (العملة الوظيفية هي الدولار الأمريكي). وبعبارة أخرى، فإن صافي أصول المنشأة التابعة "ب" بخلاف استثمارها في المنشأة التابعة "ج" هو ٣٤١ مليون جنيه إسترليني.

طبيعة المخاطر المتحوط منها التي يمكن تعيين علاقة تحوط لها (الفقرات ١٠-١٣)

٢/ت/ تستطيع المنشأة الأم التحوط لصافي استثمارها في كلٍ من المنشآت التابعة "أ" و"ب" و"ج" من مخاطر صرف العملات الأجنبية بين العملات الوظيفية لكل منها (الين الياباني والجنيه الإسترليني والدولار الأمريكي) واليورو. وإضافة لذلك، تستطيع المنشأة الأم التحوط من مخاطر صرف العملتين الأجبيتين الدولار الأمريكي والجنيه الإسترليني بين العملتين الوظيفيتين للمنشأة التابعة "ب" والمنشأة التابعة "ج". وفي قوائمها المالية الموحدة، تستطيع المنشأة التابعة "ب" التحوط لصافي استثمارها في المنشأة التابعة "ج" من مخاطر الصرف بين العملتين الوظيفيتين لكل منهما وهما الدولار الأمريكي والجنيه الإسترليني. والمخاطر المعيّنة في الأمثلة التالية هي مخاطر سعر الصرف الفوري للعملات الأجنبية لأن أدوات التحوط ليست مشتقات. وإذا كانت أدوات التحوط عقوداً آجلة، فإن المنشأة الأم تستطيع تعيين مخاطر سعر الصرف الآجل للعملات الأجنبية.



مبلغ البند المتحوط له الذي يمكن تعيين علاقة تحوط له (الفقرات ١٠-١٣)

٣/ت/ ترغب المنشأة الأم في التحوط من مخاطر صرف العملات الأجنبية الناتجة من صافي استثمارها في المنشأة التابعة "ج". بافتراض أن المنشأة التابعة "أ" لديها اقتراض خارجي قدره ٣٠٠ مليون دولار أمريكي. وأن صافي أصول المنشأة التابعة "أ" في بداية فترة التقرير يبلغ ٤٠٠.٠٠٠ مليون ين ياباني بما في ذلك المتحصلات من الاقتراض الخارجي البالغ ٣٠٠ مليون دولار أمريكي.

إ/ت ٤ يمكن أن يكون البند المتحوط له صافي أصول بمبلغ يساوي، أو يقل عن، المبلغ الدفترى لصافي استثمار المنشأة الأم في المنشأة التابعة "ج" (٣٠٠ مليون دولار) في قوائمها المالية الموحدة. وتستطيع المنشأة الأم، في قوائمها المالية الموحدة، تعيين الاقتراض الخارجي البالغ ٣٠٠ مليون دولار أمريكي في المنشأة التابعة "أ" على أنه تحوط من مخاطر سعر الصرف الفوري بين اليورو والدولار الأمريكي المتعلقة بصافي استثمارها في صافي أصول المنشأة التابعة "ج" البالغ ٣٠٠ مليون دولار أمريكي. وفي هذه الحالة، فإن كلاً من فرق سعر الصرف بين اليورو والدولار الأمريكي على الاقتراض الخارجي البالغ ٣٠٠ مليون دولار أمريكي في المنشأة التابعة "أ" وفرق سعر الصرف بين اليورو والدولار الأمريكي على صافي الاستثمار في المنشأة التابعة "ج" البالغ ٣٠٠ مليون دولار أمريكي يتم تضمينهما في احتياطي ترجمة العملات الأجنبية في القوائم المالية الموحدة للمنشأة الأم بعد تطبيق المحاسبة عن التحوط.

إ/ت ٥ في حال غياب المحاسبة عن التحوط، فإن إجمالي فرق سعر الصرف بين الدولار الأمريكي واليورو على الاقتراض الخارجي البالغ ٣٠٠ مليون دولار أمريكي في المنشأة التابعة "أ" سيتم إثباته في القوائم المالية الموحدة للمنشأة الأم كما يلي:

- تغير سعر الصرف الفوري بين الدولار الأمريكي والين الياباني، المترجم إلى اليورو، سيتم إثباته ضمن الربح أو الخسارة،
 - تغير سعر الصرف الفوري بين الين الياباني واليورو سيتم إثباته ضمن الدخل الشامل الآخر.
- وبدلاً من التعيين الوارد في فقرة إرشادات التطبيق ٤، فإن المنشأة الأم تستطيع في قوائمها المالية الموحدة تعيين الاقتراض الخارجي البالغ ٣٠٠ مليون دولار في المنشأة التابعة "أ" على أنه تحوط من مخاطر سعر الصرف الفوري بين الجنيه الإسترليني والدولار الأمريكي بين المنشأة التابعة "ج" والمنشأة التابعة "ب". وفي هذه الحالة، فإن إجمالي فرق سعر الصرف بين الدولار الأمريكي واليورو على الاقتراض الخارجي البالغ ٣٠٠ مليون دولار أمريكي في المنشأة التابعة "أ" سيتم بدلاً من ذلك إثباته في القوائم المالية الموحدة للمنشأة الأم كما يلي:
- تغير سعر الصرف الفوري بين الجنيه الإسترليني والدولار الأمريكي سيتم إثباته ضمن احتياطي ترجمة العملات الأجنبية المتعلق بالمنشأة التابعة "ج"،
 - تغير سعر الصرف الفوري بين الجنيه الإسترليني والين الياباني، المترجم إلى اليورو، سيتم إثباته ضمن الربح أو الخسارة،
 - تغير سعر الصرف الفوري بين الين الياباني واليورو سيتم إثباته ضمن الدخل الشامل الآخر.

إ/ت ٦ لا تستطيع المنشأة الأم تعيين الاقتراض الخارجي البالغ ٣٠٠ مليون دولار أمريكي في المنشأة التابعة "أ" على أنه تحوط لكل من مخاطر سعر الصرف الفوري بين اليورو والدولار الأمريكي ومخاطر سعر الصرف الفوري بين الجنيه الإسترليني والدولار الأمريكي في قوائمها المالية الموحدة. ذلك أن أداة التحوط الواحدة تستطيع التحوط لمرة واحدة فقط من نفس المخاطر المعينة. ولا تستطيع المنشأة التابعة "ب" تطبيق المحاسبة عن التحوط في قوائمها المالية الموحدة لأن أداة التحوط مُحفظ بها خارج المجموعة التي تضم المنشأة التابعة "ب" والمنشأة التابعة "ج".

في أي مكان ضمن المجموعة يمكن الاحتفاظ بأداة التحوط (الفقرتان ١٤ و ١٥)؟

إ/ت ٧ كما ورد في فقرة إرشادات التطبيق ٥، فإن إجمالي التغير في القيمة فيما يتعلق بمخاطر صرف العملات الأجنبية على الاقتراض الخارجي البالغ ٣٠٠ مليون دولار أمريكي في المنشأة التابعة "أ" سيتم تسجيله ضمن كل من الربح أو الخسارة (مخاطر سعر الصرف الفوري بين الدولار الأمريكي والين الياباني) والدخل الشامل الآخر (مخاطر سعر الصرف الفوري بين اليورو والين الياباني) في القوائم المالية الموحدة للمنشأة الأم في حال غياب المحاسبة عن التحوط. ويتم تضمين كل من المبلغين لغرض تقييم فاعلية التحوط المعين في فقرة إرشادات التطبيق ٤ لأن التغير في قيمة كل من أداة التحوط والبند المتحوط له يتم حسابه بالرجوع إلى اليورو وهو العملة الوظيفية للمنشأة الأم مقابل الدولار الأمريكي وهو العملة الوظيفية للمنشأة التابعة "ج"، وفقاً لوثائق التحوط. ولا تؤثر طريقة التوحيد (أي الطريقة المباشرة أو طريقة خطوة بخطوة) على تقييم فاعلية التحوط.

المبالغ المُعاد تصنيفها إلى الربح أو الخسارة عند استبعاد عملية أجنبية (الفقرتان ١٦ و ١٧)

إ/ت ٨ عند استبعاد المنشأة التابعة "ج"، فإن المبالغ التي يُعاد تصنيفها من احتياطي ترجمة العملات الأجنبية إلى الربح أو الخسارة في القوائم المالية الموحدة للمنشأة الأم هي:

(أ) فيما يتعلق بالاقتراض الخارجي البالغ ٣٠٠ مليون دولار أمريكي للمنشأة التابعة "أ": المبلغ الذي يتطلبه المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ تحديده، أي إجمالي التغير في القيمة فيما يتعلق بمخاطر صرف العملات الأجنبية الذي تم إثباته ضمن الدخل الشامل الآخر على أنه الجزء الفاعل من التحوط؛

(ب) فيما يتعلق بصافي الاستثمار البالغ ٣٠٠ مليون دولار أمريكي في المنشأة التابعة "ج": المبلغ الذي يتم تحديده بطريقة التوحيد التي تتبعها المنشأة. وإذا استخدمت المنشأة الأم الطريقة المباشرة، فإن احتياطي ترجمة العملات الأجنبية لديها فيما يتعلق بالمنشأة التابعة "ج" سيتم تحديده مباشرةً بسعر الصرف بين اليورو والدولار الأمريكي. وإذا استخدمت المنشأة الأم طريقة خطوة بخطوة، فإن احتياطي صرف العملات الأجنبية لديها فيما يتعلق بالمنشأة التابعة "ج" سيتم تحديده باحتياطي صرف العملات الأجنبية الذي تقوم بإثباته المنشأة التابعة "ب" والذي يعكس سعر الصرف بين الجنيه الإسترليني والدولار الأمريكي، مُترجماً إلى العملة الوظيفية للمنشأة الأم باستخدام سعر الصرف بين اليورو والجنيه الإسترليني. ولا يتطلب استخدام المنشأة الأم لطريقة التوحيد خطوة بخطوة في فترات سابقة أو يمنعها من تحديد مبلغ احتياطي صرف العملات الأجنبية الذي سيعاد تصنيفه عندما تستبعد المنشأة التابعة "ج" ليكون هو المبلغ الذي كانت ستقوم بإثباته فيما لو كانت قد استخدمت بصفة دائمة الطريقة المباشرة، بناءً على سياستها المحاسبية.

التحوط لأكثر من عملية أجنبية واحدة (الفقرات ١١ و ١٣ و ١٥)

إ/ت ٩ توضح الأمثلة التالية أن المخاطر التي يمكن التحوط منها في القوائم المالية الموحدة للمنشأة الأم هي دائماً المخاطر بين عملتها الوظيفية (اليورو) والعملتين الوظيفيتين للمنشأتين التابعتين "ب" و "ج". وبغض النظر عن كيفية تعيين التحوطات، فإن الحد الأقصى للمبالغ التي يمكن أن تكون تحوطات فاعلة ليتم تضمينها في احتياطي ترجمة العملات الأجنبية في القوائم المالية الموحدة للمنشأة الأم عند التحوط لكل من العملتين الأجنبيتين هما ٣٠٠ مليون دولار لمخاطر سعر الصرف بين اليورو والدولار الأمريكي ومبلغ ٣٤١ مليون جنيه إسترليني لمخاطر سعر الصرف بين اليورو والجنيه الإسترليني. وتُضاف التغيرات الأخرى في القيمة بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية ضمن الربح أو الخسارة الموحد للمنشأة الأم. وبكل تأكيد، سيكون بإمكان المنشأة الأم أن تعين مبلغ ٣٠٠ مليون دولار أمريكي فقط للتغيرات في سعر الصرف الفوري بين الدولار الأمريكي والجنيه الإسترليني أو ٥٠٠ مليون جنيه إسترليني فقط للتغيرات في سعر الصرف الفوري بين الجنيه الإسترليني واليورو.

المنشأة الأم تحتفظ بأدوات تحوط بكل من الدولار الأمريكي والجنيه الإسترليني

إ/ت ١٠ قد ترغب المنشأة الأم في التحوط من مخاطر صرف العملات الأجنبية المتعلقة بصافي استثمارها في المنشأة التابعة "ب" وكذلك تلك المتعلقة بالمنشأة التابعة "ج". افترض أن المنشأة الأم تحتفظ بأدوات تحوط مناسبة مقيمة بالدولار الأمريكي والجنيه الإسترليني وتستطيع تعيينها على أنها تحوطات لصافي استثماراتها في المنشأة التابعة "ب" والمنشأة التابعة "ج". وتشمل التعيينات التي تستطيع المنشأة الأم القيام بها في قوائمها المالية الموحدة ما يلي، على سبيل المثال لا الحصر:

(أ) أداة تحوط بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار أمريكي معينة على أنها تحوط لصافي الاستثمار البالغ ٣٠٠ مليون دولار أمريكي في المنشأة التابعة "ج" مع اعتبار أن المخاطر هي التعرض لسعر الصرف الفوري بين اليورو والدولار الأمريكي فيما بين المنشأة الأم والمنشأة التابعة "ج" وأداة تحوط تصل إلى مبلغ ٣٤١ مليون جنيه إسترليني معينة على أنها تحوط لصافي الاستثمار البالغ ٣٤١ مليون جنيه إسترليني في المنشأة التابعة "ب" مع اعتبار أن المخاطر هي التعرض لسعر الصرف الفوري بين اليورو والجنيه الإسترليني فيما بين المنشأة الأم والمنشأة التابعة "ب".

(ب) أداة تحوط بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار أمريكي معينة على أنها تحوط لصافي الاستثمار البالغ ٣٠٠ مليون دولار أمريكي في المنشأة التابعة "ج" مع اعتبار أن المخاطر هي التعرض لسعر الصرف الفوري بين الجنيه الإسترليني والدولار الأمريكي فيما بين المنشأة التابعة "ب" والمنشأة التابعة "ج" وأداة تحوط تصل إلى مبلغ ٥٠٠ مليون جنيه إسترليني معينة على أنها تحوط لصافي الاستثمار البالغ ٥٠٠ مليون جنيه إسترليني في المنشأة التابعة "ب" مع اعتبار أن المخاطر هي التعرض لسعر الصرف الفوري بين اليورو والجنيه الإسترليني فيما بين المنشأة الأم والمنشأة التابعة "ب".

١١/ت/ تختلف مخاطر سعر الصرف بين اليورو والدولار الأمريكي، الناتجة من صافي استثمار المنشأة الأم في المنشأة التابعة "ج"، عن مخاطر سعر الصرف بين اليورو والجنيه الإسترليني، الناتجة من صافي استثمار المنشأة الأم في المنشأة التابعة "ب". ولكن في الحالة الموضحة في فقرة إرشادات التطبيق ١٠(أ)، فإن المنشأة الأم بتعيينها لأداة التحوط بالدولار الأمريكي التي تحتفظ بها تكون قد تحوطت بالفعل وبالكامل من مخاطر سعر الصرف بين اليورو والدولار الأمريكي الناتجة من صافي استثمارها في المنشأة التابعة "ج". وإذا قامت المنشأة الأم أيضاً بتعيين أداة تحوط بالجنيه الإسترليني تحتفظ بها على أنها تحوط لصافي استثمارها البالغ ٥٠٠ مليون جنيه إسترليني في المنشأة التابعة "ب"، فإن مبلغ ١٥٩ مليون جنيه إسترليني من صافي الاستثمار ذلك، الذي يمثل المبلغ المعادل بالجنيه الإسترليني لصافي استثمارها بالدولار الأمريكي في المنشأة التابعة "ج"، سيكون قد تم التحوط له مرتين من مخاطر سعر الصرف بين الجنيه الإسترليني واليورو في القوائم المالية الموحدة للمنشأة الأم.

١٢/ت/ في الحالة الموضحة في فقرة إرشادات التطبيق ١٠(ب)، إذا عينت المنشأة الأم المخاطر المتحوط منها على أنها التعرض لسعر الصرف الفوري بين الجنيه الإسترليني والدولار الأمريكي فيما بين المنشأة التابعة "ب" والمنشأة التابعة "ج"، فإن الجزء المتعلق بسعر الصرف بين الجنيه الإسترليني والدولار الأمريكي من التغير في قيمة أداة تحوطها البالغة ٣٠٠ مليون دولار أمريكي هو وحده الذي يتم تضمينه في احتياطي ترجمة العملات الأجنبية للمنشأة الأم فيما يتعلق بالمنشأة التابعة "ج". أما المتبقي من التغير (المعادل للتغير في سعر الصرف بين الجنيه الإسترليني واليورو على مبلغ ١٥٩ مليون جنيه إسترليني) فيتم تضمينه ضمن الربح أو الخسارة الموحد للمنشأة الأم، كما هو وارد في فقرة إرشادات التطبيق ٥. ولأن تعيين مخاطر سعر الصرف بين الدولار الأمريكي والجنيه الإسترليني فيما بين المنشأتين التابعتين "ب" و "ج" لا يشمل مخاطر سعر الصرف بين الجنيه الإسترليني واليورو، فإن المنشأة الأم تكون قادرة أيضاً على تعيين مبلغ يصل إلى ٥٠٠ مليون جنيه إسترليني من صافي استثمارها في المنشأة التابعة "ب" مع اعتبار أن المخاطر هي التعرض لسعر الصرف الفوري بين الجنيه الإسترليني واليورو فيما بين المنشأة الأم والمنشأة التابعة "ب".

المنشأة التابعة "ب" تحتفظ بأداة تحوط بالدولار الأمريكي

١٣/ت/ افترض أن المنشأة التابعة "ب" تحتفظ بدين خارجي يبلغ ٣٠٠ مليون دولار أمريكي وتم تحويل متحصلات هذا الدين إلى المنشأة الأم من خلال قرض بين الشركتين مُقوم بالجنيه الإسترليني. ولأن كلاً من أصول المنشأة التابعة "ب" والتزاماتها قد زادت بمبلغ ١٥٩ مليون جنيه إسترليني، فإن صافي أصولها يظل دون تغيير. وتستطيع المنشأة التابعة "ب" تعيين الدين الخارجي على أنه تحوط من مخاطر سعر الصرف بين الجنيه الإسترليني والدولار الأمريكي على صافي استثمارها في المنشأة التابعة "ج" في قوائمها المالية الموحدة. ويمكن للمنشأة الأم أن تحافظ على تعيين المنشأة التابعة "ب" لأداة التحوط تلك على أنها تحوط لصافي استثمارها البالغ ٣٠٠ مليون دولار أمريكي في المنشأة التابعة "ج" من مخاطر سعر الصرف بين الجنيه الإسترليني والدولار الأمريكي (انظر الفقرة ١٣) وتستطيع المنشأة الأم تعيين أداة التحوط بالجنيه الإسترليني التي تحتفظ بها على أنها تحوط لصافي استثمارها بكامله البالغ ٥٠٠ مليون جنيه إسترليني في المنشأة التابعة "ب". ويتم تقييم التحوط الأول، المعين من قبل المنشأة التابعة "ب"، بالرجوع إلى العملة الوظيفية للمنشأة التابعة "ب" (الجنيه الإسترليني) ويتم تقييم التحوط الثاني، المعين من قبل المنشأة الأم، بالرجوع إلى العملة الوظيفية للمنشأة الأم (اليورو). وفي هذه الحالة، فإن مخاطر سعر الصرف بين الجنيه الإسترليني والدولار الأمريكي الناتجة من صافي استثمار المنشأة الأم في المنشأة التابعة "ج" هي وحدها التي يكون قد تم التحوط منها في القوائم المالية الموحدة للمنشأة الأم بأداة التحوط بالدولار الأمريكي، وليس مخاطر سعر الصرف بين اليورو والدولار الأمريكي بأكملها. ولذلك، فإن مخاطر سعر الصرف بين اليورو والجنيه الإسترليني بأكملها الناتجة من صافي استثمار المنشأة الأم البالغ ٥٠٠ مليون جنيه إسترليني في المنشأة التابعة "ب" يمكن التحوط منها في القوائم المالية الموحدة للمنشأة الأم.

١٤/ت/ ومع ذلك، فإن المحاسبة عن قرض المنشأة الأم البالغ ١٥٩ مليون جنيه إسترليني المستحق السداد إلى المنشأة التابعة "ب" يجب أخذها أيضاً في الحسبان. وإذا لم يُعد قرض المنشأة الأم المستحق السداد جزءاً من صافي استثمارها في المنشأة التابعة "ب"، بسبب أنه لا يستوفي الشروط الواردة في الفقرة ١٥ من المعيار الدولي للمحاسبة ٢١، فإن فرق سعر الصرف بين الجنيه الإسترليني واليورو الناشئ عن ترجمته سيتم إدراجه ضمن الربح أو الخسارة الموحد للمنشأة الأم. وإذا تم اعتبار أن القرض البالغ ١٥٩ مليون جنيه إسترليني المستحق السداد إلى المنشأة التابعة "ب" يُعد جزءاً من صافي استثمار المنشأة الأم، فإن صافي الاستثمار ذلك سيبلغ فقط ٣٤١ جنيه إسترليني ويتم تخفيض المبلغ الذي يمكن أن تعينه المنشأة الأم على أنه البند المتحوط له من مخاطر سعر الصرف بين الجنيه الإسترليني واليورو من ٥٠٠ مليون جنيه إسترليني إلى ٣٤١ مليون جنيه إسترليني وفقاً لذلك.

إذا قامت المنشأة الأم بعكس علاقة التحوط المعيّنة من قبل المنشأة التابعة "ب"، يمكن للمنشأة الأم تعيين الاقتراض الخارجي البالغ ٣٠٠ مليون دولار أمريكي الذي تحتفظ به المنشأة التابعة "ب" على أنه تحوط لصافي استثمارها البالغ ٣٠٠ مليون دولار أمريكي في المنشأة التابعة "ج" من مخاطر سعر الصرف بين اليورو والدولار الأمريكي وتعيين أداة التحوط بالجنيه الإسترليني التي تحتفظ بها بنفسها على أنها تحوط فقط لمبلغ يصل إلى ٣٤١ مليون جنيه إسترليني من صافي الاستثمار في المنشأة التابعة "ب". وفي هذه الحالة، فإن فاعلية كل من التحوطين سيتم حسابها بالرجوع إلى العملة الوظيفية للمنشأة الأم (اليورو). وتبعاً لذلك، فإن كلاً من تغير سعر الصرف بين الدولار الأمريكي والجنيه الإسترليني في قيمة الاقتراض الخارجي الذي تحتفظ به المنشأة التابعة "ب" وتغير سعر الصرف بين الجنيه الإسترليني واليورو في قيمة قرض المنشأة الأم المستحق السداد إلى المنشأة التابعة "ب" (ما يعادل في مجموعه تغير سعر الصرف بين الدولار الأمريكي واليورو) سيتم تضمينهما في احتياطي ترجمة العملات الأجنبية في القوائم المالية الموحدة للمنشأة الأم. ولأن المنشأة الأم قد تحوطت بالفعل وبالكامل من مخاطر سعر الصرف بين اليورو والدولار الأمريكي الناتجة من صافي استثمارها في المنشأة التابعة "ج"، فإنها تستطيع التحوط لمبلغ يصل فقط إلى ٣٤١ مليون جنيه إسترليني من مخاطر سعر الصرف بين اليورو والجنيه الإسترليني على صافي استثمارها في المنشأة التابعة "ب".